دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية
المصدر:	مجلة دراسات شرق أوسطية
الناشر:	مركز دراسات الشرق الاوسط
المؤلف الرئيسي:	الشيخ، محمد عبدالحفيظ المهدي
المجلد/العدد:	مج21, ع82
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	شتاء
الصفحات:	13 - 32
رقم MD:	878637
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، النخب السياسية، المصالحة الوطنية، النخب السياسية الليبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/878637

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية

محمد عبدالحفيظ الشيخ*

مقدمة

على امتداد التاريخ الإنساني، لعبت النخب بمختلف مشاربها وتوجهاتها دورًا رئيسًا في قيادة الإصلاح والتغيير داخل مجتمعاتها، وتنطوي النخب السياسية على أهمية قصوى في هذا الخصوص، بالنظر إلى تأثيرها البالغ على مجريات الأمور وتوجيهها خصوصًا في عملية صنع القرارات المهمة المرتبطة بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تشكّل النخب السياسية أحد الروافد المهمة في عملية تحقيق المصالحة الوطنية، لاسيما في مراحل الصراعات والأزمات التي تمر بها الدول، إذ تقوم النخب بدورها الفاعل في فتح قنوات الحوار، وتقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات بين الأطراف المتخاصمة، ومن ثم التوصل إلى حلول وسطى، وقد تمكنت هذه النخب من تحقيق نوع من الانسجام والاستقرار لبلدانها.

بعد سقوط نظام القذافي في أواخر عام ٢٠١١، وفي إطار التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، وهو ما فسح المجال أمام بروز قوى ونخب سياسية جديدة، لم تتح لها إمكانية الظهور في السابق. لقد أثبتت التجربة خلال السنوات المنصرمة فشل هذه النخب وعدم قدرتها وضعفها في تحقيق توافق وطني حقيقي يؤسس لمرحلة ما بعد القذافي، بسبب حالة الانقسام والتشرذم التي أصبحت سمة بارزة للنخبة السياسية الليبية. ولابد من تحديد حقيقة مفادها أنّ الخلافات التي عصفت بالبلد سببها بعض النخب السياسية الحاكمة، فهي من أخذت البلد بهذا النفق المظلم، وأسهمت في توسيع رقعة العنف، وإبطاء أي حل وطني حقيقي، وهو ما شكّل امتحانًا لمصداقيتها. فالنخب السياسية الليبية إلا باستثناءات محدودة

* محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ليبيا.

كانت مؤججة للصراعات القبلية والمناطقية وإشعال الفتن والحروب مما أدى إلى مزيد من القتل والتهجير إلى الدرجة التي راح ضحيتها الآلاف الأبرياء من أبناء الشعب الليبي.

كل ذلك عمّق التناقضات، وهدّد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها: العنف، الفساد، إضافة إلى ملامح الاستبداد جرّاء تناحر النخب والزعامات السياسية على المصالح الضيقة، وانعكس ذلك سلبًا على حياة المواطن الذي يدفع يوميًا الثمن بحياته، وجعل عملية المصالحة بعد مرور تجربة سبع سنوات هشّة والمجتمع غير متماسك، والمواطنة في حالة تراجع أمام الولاءات الضيقة، وتزداد الأزمة تعقيدًا مع التدخلات الخارجية.

وبفعل فشل عملية إعادة بناء الدولة الليبية على أسس صحيحة بما يؤمن الاستقرار والتنمية والسلم الأهلي، تحتاج ليبيا إلى رؤية متجددة تعتمدها نخبة تستطيع التعاطي المسؤول مع الأزمات والمشكلات القديمة منها والجديدة، وتقع على عاتقها مهمة محاربة مثلث الاستبداد والعنف والفساد.

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور النخب السياسية الليبية في مسار المصالحة الوطنية، ومدى كفاءة وفعالية هذه النخب ونجاحها في أداء وظائفها وإخفاقها، إضافة إلى إبراز العقبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة تقود البلد إلى الأمن والاستقرار.

وهذا بدوره ما يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: ما الدور الذي لعبته النخب السياسية الليبية في الانقسام وحوارات المصالحة بعد عام ٢٠١١؟ وهل تكوينة النخب السياسية الليبية بتوليفتها الحالية وثقافتها وسلوكها تستطيع التعاطي مع استحقاقات المرحلة بإيجابية وتعتمد مشروعًا سياسيًا بعيدًا عن نزعات الإقصاء والتهميش وتتخذ من التوافق الوطني منطلقًا لها، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ النخب السياسية الليبية ساهمت في تأجيج الصراع بين المكونات الاجتماعية الليبية، وهي غير قادرة الآن على تحقيق المصالحة الوطنية، إما لعدم كفاءتها أو لعدم رغبتها في ذلك.

أولًا: التحليل المفاهيمي لدلالات ومقاصد الصياغة اللفظية لعنوان البحث

١- مفهوم النخبة

يرتبط مفهوم النخبة Elite بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع. وبقدر ما يثير هذا المفهوم من جدل في تحديد دلالته، فإنّ ثمة ميزتين أساسيتين في سياق تشكّل النخبة وتميّز دورها في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية، الأولى قوة تأثيرها، والثانية قدرتها على ضبط التحولات التي تعيشها المجتمعات، وبالتالي فهي أقلية تتوافر لها خصائص القوة والفاعلية وقدرة على إدارة وصياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع ككل في مجالات مختلفة ومن خلال تشكل بنيتها في المجتمعات، فهي تملك في الوقت نفسه القدرة على التعويض والاستبدال وتجديد حيوية دورها الفاعل في إطار التحولات.

وهنا، يمكن تعريف النخبة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة، تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزًا في حياة مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التمييز في الأدوار هو تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور وتوجيهها، كما ينعكس تأثيرهم على عمليات صنع القرارات المهمة في مختلف المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية[١].

مجمل القول، إنّ مفهوم النخبة يشير إلى إحدى سمات البناء الاجتماعي وهو اختلاف درجتي النفوذ والتأثير اللتين يتمتع بهما أعضاء تنظيم اجتماعي، ففي كل المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي أو مدى نضجها وتقدمها توجد مجموعة من الأفراد تمتلك نفوذًا أكبر من الآخرين في مجالات الحياة المختلفة، وهي التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وهناك أنواع مختلفة من النخب أبرزها النخب السياسية والنخب الاقتصادية والعسكرية ونخبة المفكرين والمثقفين.

٢- مفهوم النخبة السياسية

حمّل مفهوم النخبة دلالات عدة لدى الباحثين والكّتاب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقتصر مفهوم النخبة السياسية لدى بنتام (Puntam) على أولئك الذين لهم

[١] أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٢٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، ص٣٩.

سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية لديه تقتصر على البرلمانيين والوزراء ورؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين. ويستخلص من ذلك، بأنّ النخبة السياسية هي أقلية تستأثر بالمراكز والمناصب العليا داخل المجتمع، بما تمتلكه من خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات أخرى موضوعية تمكنها من السيطرة على صناعة القرار، وإدارة الشأن السياسي في الدولة[٢].

ويعرّف جميل هلال النخب السياسية بأنّها القيادة السياسية، أي الفئة التي تقوم باتخاذ القرارات السياسية وتحديد التوجهات والخطوات ذات الصلة بالمصير الوطني[٣]. وفي السياق ذاته، ذكر عياد البطنيجي، أنّ استعمال كلمة نخب سياسية هنا يقصد بها القادة السياسيون، أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، أي أنّه ليس بالضرورة أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع. فكل من في السلطة أو من هم مقربون إليها يدرجون كنخب سياسية، هذا فضلًا عن القوى الأخرى التي تقع خارج بناء السلطة الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار[٤]. إذن، هناك نخب سياسية داخل الحكم، ويطلق عليها نخب سياسية رسمية، ونخب سياسية خارج الحكم، يطلق عليها نخب سياسية غير رسمية.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من النخب السياسية، هما:

أ. **النخب الوهمية:** وهذه النخب تكون مؤقتة وقد جاءت إلى السلطة إما في مراحل زمنية مأزومة مثل الانقلابات والثورات وحالات الفوضى، أو في مراحل الفراغ السياسي لاسيما في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلدان من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

---

[٢] إدريس لكريني، النخب السياسية العربية، شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير، مجلة الوعي العربي، ٨/ ٩/ ٢٠٠٩
ttp://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=5725

[٣] جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية** (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢)، ص١٢١.

[٤] عياد البطنيجي، نهاية النخب السياسية الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٥٢، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485

وتتميز هذه النخب بعدم كفاءتها وعدم قدرتها على إدارة الصراع بصورة صحيحة أو كثرة أخطاءها واجتهاداتها في إدارة الملفات الحساسة والمهمة.

وفي بعض الأحيان، فإنّ هذه النخب تكون مصطنعة بفعل وسائل الإعلام من خلال التركيز عليها بفعل التأزم الطائفي أو العرقي التي تمر بها المجتمعات التعددية. وعادة هذا النوع من النخب لا تتوفر فيه شروط النخبة السياسية المعروفة في الدول الديمقراطية، كما أنّ البعض يستند في صعوده على النخب الحاكمة بفعل عوامل غير الكفاءة والقدرة لاسيما في دول العالم الثالث، إنّما بفعل عوامل القوة الاقتصادية أو الحزبية أو العشائرية أو القوة العسكرية.

ب. النخب السياسية الحقيقية: تتمتع هذه النخب بقدرات وإمكانات مادية ومعنوية، وتتسم أيضًا بقدرتها على الثبات والتطور، ويتميز دورها في السعي الجاد للتوافق والبناء، وهي تعمل من أجل المحافظة على العباد والبلاد ويكون دورها فاعلًا لاسيما في وقت الأزمات والمشكلات المعقدة، وعادة ما تحظى بامتداد جماهيري واسع. وإذ تعدّ النخب السياسية المنظمة هي القوى الفاعلة في الكيانات السياسية في العصر الحديث، فإنّها تتأطّر لأجل ذلك الدور على هيئة جماعات مصالح وأحزاب ومنظمات مهنية وغيرها.

٣- مفهوم المصالحة الوطنية

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها "عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات"[٥]. كما تعرّف بأنّها توافق وطني بين طرفين أو مجموعة من الأطراف داخل المجتمع الواحد من أجل ردم الفجوات بينهم ومحاولة تقريب وجهات النظر، فهي عملية توافق وطني، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف

[٥] محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٣١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص١٢٣.

السياسية والمجتمعية، وتقوم على قيم التسامح، وإزالة آثار صراعات الماضي، من خلال آليات محددة واضحة وفق مجموعة من الإجراءات تهدف للوصول إلى نقطة الالتقاء، يمهد الطريق نحو إنقاذ الوطن ووضعه في الطريق الصحيح نحو الاستقرار الكامل[٦].

فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلمامًا تامًا بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية دراسة تجارب الدول الأخرى. وهو ما يستلزم اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية. لذلك فمن المهم دراسة المصالحة الوطنية، جنبًا إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية، وهي تحديدًا كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية.

إذن، فالمصالحة الوطنية المرجوة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساسًا على مسارات حقوقية وعدلية، وهي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى لها التيارات والفصائل السياسية التي يضطلع بها أساسًا ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. ومصطلح العدالة الانتقالية لا يعني إطلاقًا التصالح مع مرتكبي الجرائم الجسيمة، لأنّ مفهوم المحاسبة وهو أحد أهم دعائم العدالة الانتقالية وفقًا للاتجاهات الدولية الحديثة، حيث يمنع المصالحة مع مرتكبي الجرائم الجسيمة وجرائم الإرهاب. وبالتالي يعني هذا المفهوم، إجراء عملية الفرز والتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاولة رأب تصدعات المجتمع وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، وإعادة إدماج من شرد عن الطريق أو غرر به إلى أحضان المجتمع[٧].

ثانيًا: في الأسباب النخبوية لإخفاق عملية المصالحة الوطنية في ليبيا

على الرغم من بعض سمات الدور الإيجابي للنخب السياسية الليبية في تحقيق

---

[٦] قريب بلال، المصالحة الوطنية في العراق، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية** (مركز جيل البحث العلمي، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، العدد ١٥، ص١٦٢.

[٧] عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٤، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤، ص١٢.

المصالحة، بيد أنّ دورها السلبي كان أكبر وأشد وطأة على المصالحة. إنّ الإخفاق الذي سنلاحظه بدا واضحًا بعد التدخل الخارجي عام ٢٠١١، لإسقاط نظام القذافي، حيث أزيحت نخبة البناء المتماسكة بالقوة الخارجية وعملت على تفكيكها وإزاحتها، لتحل محلها مجموعة مصالح فئوية وغير معنية إلا بتحقيق أهدافها السياسية في إطار التمكن من السيطرة على السلطة وضمان جني المكاسب المادية. وتبرز في هذا الإطار أسئلة حول عجز القيادات الليبية عن إدارة الشأن العام نستعرض هنا بعضها:

١- انقسام وتشرذم النخب السياسية الليبية

يعكس الوضع الليبي الحالي بشكل واضح مدى الأزمة المزمنة التي تعانيها النخب السياسية الليبية بمختلف أطيافها وانتماءاتها، حيث بدت هذه النخبة طوال الوقت متشرذمة وغارقة في دوامة لا تنتهي من الخلافات والانقسامات، فضلًا عن حالة التوتر والمناكفة السياسية والتخوين التي حكمت العلاقة بين البرلمان والمجلس الرئاسي. وهو ما سمح لأطراف خارجية بالتدخل وتعميق الأزمة الليبية، لغياب المناعة أو الحصانة الذاتية، وبالتالي استباحت النظام السياسي، كما هو حاصل اليوم. كما تعاني هذه النخب من غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي، بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها. وأثبتت بجدارة أنها نخبة تسلطية فكرًا وممارسة، ينقصها الالتزام والمصداقية، وتعاني النخبة بمختلف انتماءاتها من غياب أو ضعف التكوين الديمقراطي، ولا تؤمن إيماناً حقيقيًا بالقيم والمبادئ الديمقراطية. كما تعاني معضلة الإقصاء السياسي المتبادل، وهي سمة تلف معظم النخب السياسية، وعليه، فقد غابت عن ممارسات هذه النخبة ثقافة الديمقراطية المتمثلة في القبول بالتعدد والاختلاف في المصالح والرؤى، والتسامح السياسي والفكري، والالتزام بالحوار كآلية لحل الخلافات. بل أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب. وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية في ليبيا[٨].

[٨] حسنين توفيق إبراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسار الثورة، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٢، ٢٠١٢، ص٣٢.

وعند تشخيص وتحليل سلوك النخب في أثناء الممارسة البرلمانية، اتضح تغيب بعض النواب عن الجلسات المقررة، وحدة الخلافات التي كانت تنتاب جلسات البرلمان، وتكرر مقاطعة جلسات المجلس لعدة مرات، وكانت النتيجة شللًا تامًا في الحياة البرلمانية الليبية، ويعد هذا مؤشّرًا مهما لقياس غياب التجانس والإجماع والتوافق وغياب الثقة بين النخب السياسية. وعليه، وقع البرلمان في فخ التجاذبات السياسية، خلافًا للتقاليد والأعراف الدستورية الراسخة، هذا بالإضافة إلى أنّه افتقر إلى روح الفريق، وحاولت بعض الكتل الرئيسية في البرلمان إنجاز أجندتها الخاصة على حساب الأجندة الوطنية وقواعد التعاون الداخلي لإنجاز المهام المنوطة بها، وقد غيّب الانقسام الليبي الحد الأدنى من رؤية ليبية واحدة للأمور[٩].

فالنخب السياسية تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في تعثر المصالحة وإنّهاء حالة الانقسام، فالتناقض الكبير في توجهاتها وتغليبها منطق المصالح الضيقة وكذلك الجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميزت مواقف بعضها، واعتمادها سياسة إقصاء وإلغاء الآخر، وهي سمة تلف معظم النخب السياسية الليبية، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها.

ومع التسليم بأنّ جُل الأزمات السالفة الذكر ليست وليدة سنوات ما بعد الثورة، بل هي تراكمات سياسات النظام التسلطي، إلّا أنّها ازدادت حدة وتفاقمًا بسبب سوء أداء النخب السياسية التي تولت إدارة الشأن العام الليبي بعد إطاحة النظام السابق، حيث أظهرت عجزاً واضحاً في القدرة على بناء توافقات وطنية حول القضايا الكبرى، كما أثبتت فشلًا أو تعثرًا واضحًا في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط فعالة، ليس لحل المشكلات المجتمعية من جذورها، باعتبار أن ذلك يتطلب بعض الوقت، ولكن على الأقل لوقف حالة التدهور، ووضع البلاد على بدايات الطريق الصحيح لتحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

---

[٩] الشيخ، **تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١**، ص١٠٣.

٢- انعدام الثقة بين النخب السياسية

اتسمت علاقة النخب السياسية الليبية بأنّها تمر بأزمة عدم الثقة فيما بينها، وبات الجميع ينظر إليها بعين الشك تجسيدًا لأطروحة هوبس بأنّها حرب الكل ضد الكل، وأصبحت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، بل داخل المؤسسات نفسها. قادت إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، طبقة سياسيين يعيشون حياة خاصة، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات، وباتت النخب السياسية تتصرف أولًا وقبل كل شي بناءً على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب مصالح الوطن العليا للشعب والوطن، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها وهو الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير، ولذلك فالناس باتوا أكثر تشككًا بالسياسيين وفي المؤسسات بأشكالها العديدة، وولّد شعور بخيبة الأمل والإحباط في أوساط الشعب الليبي بشأن قدرة هذه النخب السياسية على حل المشكلات الُملحة، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها، والانزواء بعيدًا، فأصبحت العملية السياسية قبل أن تخرج من مأزق تدخل إلى آخر أعمق. لكن ربما يمكن تحقيق توافق وطني في حال قدّمت النخب والقيادات السياسية الليبية المصلحة الوطنية العليا على المصالح والمكاسب الحزبية الآنية[١٠].

إن ما تحتاج إليه ليبيا اليوم هو نخبة سياسية جديدة تطور مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساسًا له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل سقوط القذافي وما بعده. وصياغة عقد جديد بين هذه الأطراف، بالاستناد إلى الدستور الذي يمثل خريطة لتنظيم الحياة السياسية.

---

[١٠] مهدي جابر مهدي، إشكالية الديمقراطية في العراق ٢٠٠٣، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٢٨، ١/ ١٢/ ٢٠١٢.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778

٣- غياب الرؤية السياسية

إن بعضًا من النخب السياسية الليبية ليس لديها الرؤية السياسية للعمل السياسي الناضجة والفاعلة، وبسبب العديد من العوامل الذاتية التي تخص بنية النخب وسلوكاتها ووزنها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية تتعلق بمنظومة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وتجربتها القصيرة المثقلة بتركة تسلط استمرت عقودا، يمكن القول إنّ النخب في ليبيا لم تتخذ مواقف سياسية واضحة من عملية المصالحة الوطنية، بسبب غياب التنسيق للمواقف والجهود بين أقطاب النخب، وعدم التزامها بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها. وإن كان هذا يتعلق بحقيقة أنّ الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممثل للجميع، ومازالت هناك الكثير من العقبات والتحديات التي تحول دون الوحدة الوطنية.

تُعتبر النخب التي من المفترض أنّها صاحبة المصلحة والمسؤولية عن إيجاد حركية سياسية تفضي إلى الانتقال الديمقراطي، ورغم ما تظهره من مؤشرات إيجابية على مستوى المواقف المعلنة، ولأسباب موضوعية وذاتية، محدودة الفعل والتأثير السياسي، الأمر الذي يجعلها غير قادرة إلى حد الآن على الاضطلاع بدور فعال في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة[١١].

ولا بد من تحديد حقيقة مُفادها أن التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحمله النخب السياسية فقط، وإنّما الجهات الأخرى، التي حاول ويحاول بعضها وضع العصي في دولاب العملية السياسية أولًا، ومن ثم جهود المصالحة الوطنية. ولكن على الرغم من ذلك، فإنّ النخب هي من تتحمل المسؤولية الأكبر في تأزم المصالحة الوطنية، بسبب كونها الطرف القيّم على العملية السياسية، وإدارة الشأن العام الليبي. إذ إنّ بعض النخب السياسية محملة بقناعات تعدّ بمثابة ثوابت قبل الدخول في أي حوار بخصوص المصالحة

[١١] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٢٢٥.

الوطنية، لذلك نرى أنّه من الصعوبة الوصول لتحقيقها مما أفرغ مشروع المصالحة من محتواه، الأمر الذي جعل الساحة السياسية تنقسم بين مؤيد لمصالحة بدون شروط وآخر يصر على وضع شروط لا مناص من التخلي عنها، لكن كلا الطرفين يشتركان بغياب الرؤية الوطنية، لذلك لم يعد من الممكن رؤية أفق المصالحة الوطنية[١٢].

هذا التناقض خلق صراعًا بين النخب السياسية، على شرعية من يمثل الليبيين، وانعكس على غياب الأهداف المشتركة، وجعل هناك تعددًا في مراكز صنع القرار، مما أفقد النظام السياسي القيادة الواحدة. لقد ترتب على ذلك فقدان النظام السياسي للسلطة الإكراهية التي بدونها يفقد قدرته على الاستمرار والمحافظة على بقائه. وهذا كان عاملًا وسببًا أساسيًا في تفجير العنف السياسي في ليبيا. ناهيك عن تباين الثقافة السياسية للنخب، بين ثقافة سياسية وطنية تفصل السياسة عن الدين، وثقافة سياسية تدمج بين الدين والسياسة، بل وتسيس الدين من خلال إسقاط أو تنزيل بعض النصوص الدينية على سلوكها السياسي. وقد وصل الأمر بالبعض إلى تقديس سلوكه السياسي، وإسقاط بعض النصوص على سلوك الآخرين لإظهاره بعدم التوافق مع الدين وبالتالي تكفيره.

فمع فقر وضعف النخب السياسية أمام هذه المرحلة التاريخية الفاصلة التي يمر بها المشروع الوطني الليبي، بسبب حالة التفكك النخبوي وغياب الفعل السياسي، وعجزه عن التأثير في سلوك الآخرين وتجميع المصالح وحشد المطالب، إذن لا غضاضة من القول إنّها مرحلة نهاية النخب السياسية الليبية العاجزة عن الفعل والعطاء في أحلك الظروف التي تمر بها ليبيا[١٣].

٤- افتقار بعض النخب السياسية للروح الوطنية

إنّ بعض النخب السياسية يفتقر إلى الروح الوطنية، فهي لم تتصرف بكونها نخب لليبيا،

---

[١٢] علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص١٨٤.

[١٣] عياد البطنيحي، النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد ١٧٤، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ص١٣.

وإنّما نخب لمكوناتها فقط. وبالتالي فإنّ النخب تدافع عن مصالح قبائلها ومناطقها، وهو بطبيعة الحال ما يتعارض مع المصلحة الوطنية. فضلًا عن ارتباط بعض النخب بأطراف خارجية وتحاول الاستقواء بالخارج في صراعها الداخلي وحتى مع النخب السياسية الليبية الأخرى، لاسيما تلك النخب التي عُرفت بنفسها القبلي والمناطقي.

ولأجل الحيلولة دون استعادة النخبة الوطنية لدورها في إطار قضية السيادة والخلاص من التبعية السياسية للخارج واستعادة العمل الوطني لبناء ليبيا، كان لا بد من إغراق البلد في لُجة الفساد السياسي والاقتصادي، وغلق الفرصة أمام الوطن من استعادة دوره في الحياة السياسية الداخلية والخارجية، والفساد هنا يعمل وفق قوانينه التي تفضي إلى توسيع دائرة النهب والتخريب، وبناء مجموعة فاسدة حاكمة تقاتل دفاعًا عن وجودها، وخوفًا من فضحها وتقديمها للعدالة، وهذه المجموعة الفاسدة تعمل بكل إمكاناتها لمنع تشكل أو بروز نخبة وطنية لها مشروعها الإصلاحي وتضرب بقوة للحيلولة دون بناء مشروع فكري وقضية وطنية يجتمع عليها الليبيون لإنقاذ الوطن من الهاوية.

إنّ جميع هذه التحديات الداخلية والخارجية تقود إلى ظهور نخب سياسية وقيادات فاعلة تسعى إلى إزالة الأخطار وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع والتصدي لكل الأخطار وتعمل من أجل تقدم ونهوض المجتمع في شتى المجالات وتجدد الثقة في النفوس وتعمل جاهدة على إزالة الانقسامات والخصومات. فأين النخب والقيادات السياسية الليبية من كل ذلك؟

وبينما الواقع الليبي واقع في لُجة من التناقضات الحادة في العمل السياسي، فلا تزال النخب السياسية تتعاطى معها من منظور مصلحي ضيق بهدف الحفاظ على الذات والمصالح الحزبية الضيقة، ولا تزال تتغلب المساومات المصلحية الضيقة بين النخب السياسية التي تنحاز لطائفة بذاتها وأيديولوجية بعينها بدلًا من المساومات البراجماتية التي تعني توافقًا عقلانيًا بين المصالح المتضادة، وبالتالي الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف والذي نحن الليبيين بأمّس الحاجة إليه، وعليه، لا غضاضة من القول بأنّ المرحلة التاريخية التي يمر بها الواقع الليبي هي مرحلة نهاية النخب السياسية الليبية، لأنّ هذه الأخيرة يفترض فاعليتها في الأزمات والشدائد، وليس الهروب والتقوقع حول

الذات حفاظًا على مصالحها الخاصة، واستغلال الأزمات المجتمعية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة وبالتالي تعميق أزمة النظام السياسي[١٤].

٥- النخب والميليشيات المسلحة

لا تزال عملية تأسيس جيش جديد وقوات شرطة على أسس وطنية واحترافية تواجه بكثير من المعوقات، وبخاصة في ما يتعلق باستيعاب التشكيلات العسكرية، والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي، واحتفظت بأسلحتها ضمن هيكل الجيش النظامي.

وتدور أحاديث عن قيام بعض النخب السياسية الليبية بتشكيل مجموعات مسلحة تابعة لها أو تأييد قوى عسكرية قائمة. وبينما يتواصل النشوء العشوائي للتشكيلات والكتائب المسلحة ذات الأغراض المختلفة وتواجه برامج الإدماج صعوبات لافتقارها إلى الجدية على مستوى الإرادة السياسية. إنّ وجود هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها على البحث في أمر تشكيل مليشيات خاصة بها، وهو ما يسرّع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الاحتراب[١٥].

لذلك، يتعين على الدولة الليبية (المنشودة) أن تضمن لجميع الليبيين عملية سياسية نزيهة وشفافة ومسؤولة. ويجب أن تحمي مواطنيها من طغيان قانون الميليشيات والعصابات المسلحة. وعلى القوى السياسية الليبية كافة أن تنبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأغراض قبلية وحزبية، وحكم ميليشيوي، وأن تقبل حل جميع الميليشيات ودمج أفراد هذه الأخيرة في المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية الجديدة.

حتى اللحظة، لم يظهر ما يشير إلى نجاح الحكومات المتعاقبة في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل إنّ هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما

---

[١٤] البنطيحي، **النظام السياسي الفلسطيني ... في أزمة النخب السياسية**، ص١٦.

[١٥] الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، ص٢١٤.

بنوع من الشلل. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وانهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي. لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة على نطاق واسع. فالليبيون كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاحها وليسوا بحاجة إلى دولة الميليشيات التي تصنع وتفرخ بعيدًا عن الأجندة الوطنية[١٦].

وتشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميليشيات الذي ناهز ١٧٠٠ مليشية مسلحة، وبعدما كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مُهدّد مستمر له. فمليشيات السابع عشر من فبراير المتطرفة، هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة[١٧].

وجدير بالذكر أن الحكومات الانتقالية المتعاقبة في ليبيا لم تستطع بسبب ضعفها وافتقارها إلى الاستقرار المؤسسي طرح رؤية واستراتيجيات متكاملة لتطوير الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يرفع كفاءة عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها. وفي ضوء ذلك، لم يتم اتخاذ خطوات جدية على طريق تحديث البنية التشريعية الموروثة من عهد القذافي، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ناهيك باستمرار تردي حالة النظام القضائي، الأمر الذي سمح باتساع نطاق ظاهرة الإفلات من العقاب، وشجع الجماعات والمليشيات المسلحة على التصرف بالمخالفة للقانون، وأحيانًا كدول داخل دولة.

---

[١٦] نفس المرجع، ص٢١١.

[١٧] مصطفى التير، **"ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط،** التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط١ (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤)، ، ص٦٤-٦٥.

ثالثًا: فرص نجاح النخب السياسية في تحقيق المصالحة الليبية

بالرغم من حالة الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وحالات الاستقطاب التي تشهدها ليبيا، والأزمات الكثيرة التي تعرضت لها البلاد خلال السنوات الأخيرة، وكثرة التجاذبات في صفوف النخبة السياسية، وبخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين، إلا أنّ بعض النخب ظلت قادرة بدرجة ما على تجاوز خلافاتها من أجل إيجاد مقتربات للمصالحة، نظرًا لما تتمتع به من قدرات وإمكانات مادية ومعنوية، وتتسم أيضًا بقدرتها على الثبات والتطور، ويتميز دورها في السعي الجاد للتوافق والبناء وهي تعمل من أجل المحافظة على العباد والبلاد ويكون دورها فاعلًا لاسيما في وقت الأزمات والمشكلات المعقدة، وعادة ما تحظى بامتداد جماهيري واسع. وإذ تعدّ النخب السياسية المنظمة هي القوى الفاعلة في الكيانات السياسية في العصر الحديث، فإنّها تتأطّر لأجل ذلك الدور على هيئة جماعات مصالح وأحزاب ومنظمات مهنية وغيرها.

وثمة عوامل عدة تعزز فرص بناء التوافق الوطني في ليبيا، من أبرزها:

أ- طبيعة النخب السياسية الليبية، فعلى الرغم من كثرة الأزمات وحالات الاستقطاب التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين، إلا أنّ المعتدلين على الجانبين، وهم أصحاب التأثير الأقوى، ظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة، والتوصل إلى حلول وسطى بعيدًا عن الإقصاء والإقصاء المضاد، وبذلك تم تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين.

ب- تنازلات المرونة النسبية التي أبدتها بعض القوى والنخب المعتدلة لاسيما في المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني من خلال التخلي عن بعض المقترحات الدستورية أو تعديلها، التي كان من شأن التمسك بها وتعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى الأخرى، ومغزى ذلك أنّ المجلس الرئاسي لم يسع للاستحواذ الكامل على السلطة، والتمكن من مفاصل الدولة كما فعل الإخوان المسلمون، فالمجلس الرئاسي استوعب مستجدات المشهد السياسي الليبي

وأدرك أبعاده وتداعياته وقبل بتقديم تنازلات خلافًا لبعض الأطراف الأخرى وتحديدًا الإخوان الذين وقعوا في سوء تقدير، من خلال محاولتهم السيطرة على العملية السياسية في ليبيا[١٨].

وفي هذا السياق لا بد من ملاحظة الدعوات الليبية المتكررة على امتداد السنوات القليلة الماضية من أجل إنجاز مصالحة وطنية، وهي شرط ضروري لاستقطاب الدعم الرسمي والشعبي، لكن من دون أن تحقق إنجازًا ملموسًا في هذا الاتجاه. لقد راوحت المصالحة مكانها لفترة طويلة نتيجة عوامل عديدة، وحمّل كل طرف الآخر مسؤولية تعطيل الوصول إلى حل ينهي حالة الانقسام الليبي، غير أنّ تطورات الشهور القليلة الماضية أظهرت تزايد القناعة على المستوى الشعبي الليبي، وعلى مستوى الأطراف المتنازعة، بضرورة تحقيق المصالحة، ووضع حد لحالة الانقسام والتشظي.

لذلك، فإذا كانت هناك جهة سوف تستفيد من نجاح مساعي المصالحة الوطنية، فهو الشعب الليبي جميعه، وكذلك مستقبل ليبيا وأجيالها اللاحقة. ومتى تمكن القائمون على العملية السياسية من تقديم تنازلات لبعضهم، ولمخالفيهم من خارج العملية السياسية، وتم ترحيل بعض الخلافات المستعصية إلى المستقبل، عندها نكون قد نجحنا بمساعينا لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

ولإنجاز المصالحة الوطنية يترتب على النظام السياسي السعي لإقرار نظام اجتماعي عادل، والسعي بكل الإمكانيات المتوفرة لترتيب البيت الليبي بعدالة ودون انحياز وتمييز، وبالسرعة التي تتناسب مع حجم المحنة الليبية.

إنّ المصالحة بين مكونات الشعب الليبي متحققة لا محالة، وليست فيها مشكلة حقيقية، والمرجعيات الاجتماعية قادرة على حل الكثير من المعضلات التي تبدو عصية على الحل، ولكن يبقى على المكونات السياسية أن تنجح في حل مشاكلها فيما بينها.

تمثل فرصة الحوار الوطني التي أضحت الشغل الشاغل للساحة السياسية الليبية

---

[١٨] علي الدين هلال، **حال الأمة العربية ٢٠١٣ـ ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغير**، ص١٨١.

الآن، فرصة ذهبية لجميع الأطراف، وهي مطالبة بالالتفاف حول الحوار كأضمن الطرق نحو إنجاح الانتقال السياسي. فأوضاع ليبيا الراهنة لم تعد تحتمل مزيدًا من الصراع، لذلك ينبغي أن يعمل الجميع على إنجاحها، حتى يتوقف نزف الدم والموارد التي أصبحت السمة الغالبة على حال البلاد[١٩].

ومن هنا ضرورة التأكيد على مجموعة من القضايا أهمها:

١- أهمية توفر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيدًا عن الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد.

٢- مصالحة وطنية شاملة بين كل الأطراف الليبية من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية، والانتقال الديمقراطي السليم.

٣- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية، وتعزيز رؤية التعايش المشترك في إطار احترام التباين في الرؤى.

٤- ثمة حاجة ملحة إلى دستور جديد أو مطوّر يمثل إرادة الشعب الليبي لتوطيد إطار أكثر توازنًا يشدد على مبادئ المساواة في ميادين المواطنة والعدالة الاجتماعية، وعلى حماية حقوق المرأة والمحرومين والأقليات.

٥- بناء ثقافة سياسية في فضاء سياسي يؤسس للتحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وإضفاء الشرعية الدستورية لها.

٦-الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كل شرائح المجتمع الليبي.

---

[١٩] محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٣٢، شباط/ فبراير٢٠١٥، ص١٣٥.

خاتمة

لا جدال في أنّ تحقيق المصالحة الوطنية تحتاج إلى قيادة سياسية تؤمن بالمهمة، وقادرة على مواجهة التحديات في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية، وتستطيع أن تطور مشروعًا خاليًا من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساسًا له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته منذ ما قبل سقوط القذافي وما بعده.

يبدو أنّ النخب السياسية الليبية بتوليفتها الحالية وثقافتها وسلوكها غير قادرة على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، لأنّ بعضها غير مؤهل، وأخرى غير قادرة على ممارسة فعل، وثالثة قادرة ومؤهلة ولكن لا يسمح لها بالعمل من أجل تحقيق المصالحة. لقد أثبتت التجربة خلال السنوات الأخيرة فشل هذه النخب في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

ويبدو أيضًا أنّ لا جديد البتة يمكن أن تقدمه النخب السياسية الليبية في سبيل إنجاح المصالحة، فمجمل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أنّ هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العبثية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها. وأنّ هناك أملًا ضعيفًا في اقترابات تنتهجها بعض الأطراف المحلية المدعومة خارجيًا لحل الأزمة المتفاقمة وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح المصالحة الوطنية التي لا يمكن أن تكون واقعية إلّا في حالة كانت هناك روافع قوية يترجمها الشارع الليبي تضع هذه الأطراف أمام خيار التصالح الذي لا مفر منه.

وعلى النخب الوطنية تحمل شرف المسؤولية الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في التصدي للواقع الراهن بعقل إبداعي جمعي، وفي إطار برنامج وآليات كفوءة تنقذ الوطن وتعيد بناءه، على أسس العمل الوطني التضامني لإنقاذ ليبيا.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

- جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢.
- يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
- علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤، مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

ثانياً: الدوريات

- أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٢٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.
- حسنين توفيق إبراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسار الثورة، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٢، ٢٠١٢.
- عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٤، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.
- عياد البطنيجي، النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨.
- قريب بلال، المصالحة الوطنية في العراق، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ١٥، مركز جيل البحث العلمي، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.
- محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، **المستقبل العربي**، العدد ٤٣١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.
- _____، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٣٢، شباط/ فبراير ٢٠١٥.
- مصطفى التير، **"ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط**، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط١، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- إدريس لكريني، **النخب السياسية العربية، شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير**، مجلة الوعي العربي، ٨/ ٩/ ٢٠٠٩.
http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=5725
- عياد **البطنيحي، نهاية النخب السياسية الفلسطينية، الحوار** المتمدن، العدد٢٢٥٢، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485
- مهدي جابر مهدي، إشكالية الديمقراطية في العراق ٢٠٠٣، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٢٨، ١/ ١٢/ ٢٠١٢.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778

Research & Studies

Libyan Political Elites' Role in National Reconciliation

Mohammad Al Sheikh

Today, Libya is in dire need for a comprehensive national reconciliation. The country cannot become stable with the persistence of the current political elites. Some are unqualified, some are unable to do anything and others are not allowed to act towards a real accord.

For the last few years, experience proves, these parties have failed to achieve the above target. Instead, the best and most practical choice for this purpose is to replace the helpless parties with others capable of bearing the responsibility by developing a project void of the tendency for revenge and exclusion, taking political agreement as a foundation.

Such elites should be able to address the non-confidence heritage from the times before and after the fall of Gaddafi. They should agree on a new pact based on the Constitution, which regulates the country's politics. In addition, they have to shoulder the moral, political and social responsibility for facing reality with an innovative mindset of collective cross-national solidarity, employing efficient action plan and mechanisms to save and reconstruct Libya.